

المشاورات الإقليمية الافتراضية لغرفة دعم المجتمع المدني

– المجموعة الثانية

مخرجات وتوصيات اجتماع المجموعة الثانية المشاركون المتواجدون الأردن ولبنان

فهرس

- 1 مخرجات وتوصيات اجتماع المجموعة الثانية
 - 2 المحور الأول: الملف السياسي والدستور
 - 3 المحور الثاني: تضمين المجتمع المدني والمرأة في العملية السياسية والمشاركة والانخراط
 - 4 المحور الثالث: القضايا الإنسانية والقضايا المتعلقة بالحماية
 - 5 المحور الرابع: القضايا الاجتماعية والاقتصادية
 - 6 التوصيات
-

المحور الأول: الملف السياسي والدستور

لقد تكلمنا عن دور المجتمع المدني ومؤسساته في تحريك العملية السياسية على عدة مستويات وكانت هناك نقاط اساسية تركز عليها هذه العملية وهي:

- ◆ تحقيق تقدم بملف المعتقلين كأجراء أولي لبناء الثقة في العملية السياسية: لأننا نعتقد أن المجتمع الدولي لم يعمل بشكل حقيقي على ملف المعتقلين ولم يحقق اي انجاز ولا اي تقدم.
- ◆ يجب على المجتمع المدني اختيار المواضيع التي يجب ان تناقش: فنحن كمجتمع مدني نتقبل اننا لسنا الطرف الاقوى ولكن نحن من يملك الصوت هذا الصوت الذي يجب عدم التنازل عنه فلا يجب ان ننسى معتقلينا ولا ننسى دماء شهدائنا فلن تذهب هذه الثورة هباء. فيجب ان نتعلم من أخطائنا ونضع خطة للمواضيع الالهة التي يجب النقاش بها حتى نصل الى حل مقبول ولو اخذنا مدة طويلة نحن نعمل مناصره لقضايانا.
- ◆ خلق ديناميكيات جديدة لعمل المجتمع المدني: خلق نواة صلبة للمجتمع المدني تعمل بشكل تطوعي وايضا ممثلين عن المجتمع يجتمعوا بشكل دائم لضمان الفاعلية والانتاج فنحن نملك الثقة من قبل المجتمع فقد عملنا معهم في الحالات الاقتصادية السيئة ولعبنا دور الحكومة في اوقات كثيرة فالمجتمع المدني قادر على خلق ديناميكيات انسانية واجتماعية وتعليمية تكون ورقة ضغط على العملية السياسية والدستورية.
- ◆ توسيع المساحة المدنية وحماتها: من خلال تجمعات فاعلة للمجتمع المدني قادر على التأثير والعمل بشكل مناطقي لضمان فاعليته وتطويره وربطه مع المجتمعات الأخرى. نحن كمساحة مدنية يجب اخذ الحوار ايضا الذي يعمل عليه السوريون لبناء الثقة وتعزيز هذا الحوار بدعم من المنظمات التي تعمل بجانب المجتمع المدني.
- ◆ عرض حاجات واولويات مشتركة للمجتمع المدني: فتنوع المجتمع المدني السوري يعتبر نقطة قوية تساعد على توحيد مؤسساته من خلال هيئات تنظم العمل فيما بينها واختيار ممثلين حقيقيين لنا فممثلينا في المجتمع الدولي لا ينتمون الى هذه الثورة ولا الى المجتمع السوري فهم من اختيار المجتمع الدولي الذي بتنا نعرف انه هو من يقف ضد المجتمع السوري وليس معه. ويجب على المجتمع المدني السوري العمل على المحافظة نسيج مجتمعنا الجميل والعمل على ابعاد الاسلام السياسي عن موضوع الثورة وابعاد المنظمات التي تمثلنا امام المجتمع المدني وهي ليست من اختيارنا واستبدالها بمنظمات نثق بها ونختارها نحن. فالسؤال الذي نسأله دائما لماذا يقوم المجتمع الدولي باختيار هؤلاء دون الرجوع الى ارادة الشعب الذي له الحق فقط باختيار من يمثله؟ فمؤسسات المجتمع المدني هي من يجب ان تؤثر على الدستور لذلك يجب ان تكون عن طريق الترشح او التزكية.
- ◆ الحاجة الكبيرة الى تطوير مؤسسات المجتمع المدني وادواره: خلق مساحات تضمن التنوع وبناء التوافق والتعلم المستمر من خلال التجارب السابقة.
- ◆ العودة الطوعية والامنة للنازحين واللاجئين بعد ايجاد حل سياسي يضمن بيئة امنة للعودة: ذكر الزملاء انه لا يمكن ادراج ملف النازحين واللاجئين كملف انساني فهو موضوع سياسي بامتياز كملف المعتقلين والمغييبين قسريا فلا يمكن فصل السياسة عن الانسان فالسياسة هي سبب الكوارث التي تحصل للإنسان فنحن نتكلم عن 5000000 او 6000000 نازح تم العمل على تغيير اجتماعي وتغير ديمغرافي لهؤلاء بالإضافة الى الموضوع الاقتصادي وموضوع نزع الملكيات هذا الموضوع يتجاوز الموضوع الانساني والحماية الانسانية العملية.
- ◆ وتم ذكر نقطة هامة في هذا السياق التغيير الديمغرافي الذي انشغل عليه منذ فترة قريبة من خلال تسهيل عملية خروج الشباب من سورية بإعطائهم اذن سفر لمن لا يرغب في الخدمة العسكرية فالسؤال المطروح من سيأتي مكانهم ولماذا كل هذه التسهيلات؟

- ◆ ويجب السؤال اولا من يريد العودة في ظل هذه الفوضى وكل هذه الاعتقالات وعدم توفر الامن والامان والظروف الاقتصادية السيئة في كل المناطق السورية فلا عودة طوعية بدون بيئة امنة تضمن حياة كريمة للمواطن السوري فإذا توفرت هذه البيئة الامنة نضمن بشكل اكيد انه لم يعد موجود النظام السوري فهو من يسعى الى تعزيز الفوضى والفقر وعدم الاستقرار.
- ◆ جميع المواضيع التي تكلمنا عنها تصب بشكل مباشر في العملية الدستورية وتكون مادة للنقاش فالنازحين والمعتقلين والعودة الطوعية الامنة وغيرها من المواضيع السابقة التي أكدنا عليها هي من اولويات المجتمع السوري والتي تهم جميع السوريين في الداخل والخارج هي من يجب ان تكون محور اساسي في العملية الدستورية ونحن كغرفة مجتمع مدني يجب ان نلعب دور المراقب على العملية السياسية ونعمل بالتوازي مع المواضيع السياسية التي يتم العمل عليها.

المحور الثاني: القضايا الاجتماعية والاقتصادية

الشفافية: لقد كان هناك اقتراحات كثيرة ومدخلات مهمة على هذا الموضوع سنعرض اهم النقاط:

- ◆ المجتمع السوري ليس لديه الثقة بالسياسيين ولا بالعسكريين ولبناء الثقة يحتاجون الى شيء ملموس لذلك اقترحنا وجود منصة اعلامية على مواقع التواصل.
- ◆ ضرورة وجود رقابة على أموال السوريين في البنوك اللبنانية.
- ◆ وجود رقابة على عمل المفوضية في لبنان والأردن.
- ◆ تدهور الليرة السورية غير مرتبط بالعقوبات وقانون قيصر يجب دراسة اسباب التدهور الاقتصادي لان العقوبات هي ورقة الضغط المتبقية التي تضمن عودة السوريين واستعادة املاكهم فالعقوبات لها أثر غير مباشر على السكان باستثناء الجانب الانساني من العقوبات.

المحور الثالث: القضايا الإنسانية والقضايا المتعلقة بالحماية

- ◆ النزوح المتكرر لأكثر من منطقة يؤثر نفسيا واقتصاديا على الانسان فهناك تطهير عرقي وتغير في الهندسة الديمغرافية وهذا الشيء ينفذ بقرار سياسي وليس بقرار انساني.
- ◆ العائدون الى سوريا وخاصة المناطق الجنوبية وريف دمشق يواجهون مشاكل التصفيات والتأثر والاعتقالات والخدمة الاجبارية التي تدفع الشباب للهجرة والهرب من البلاد.

المحور الرابع: تضمين المجتمع المدني والمرأة في العملية السياسية والمشاركة والانخراط

- ◆ تحرر المرأة الاقتصادي هو الاساس لتضمينها في العملية السياسية.
- ◆ ضرورة التركيز على الكوتا النسائية في مشاركة المرأة في كافة المنصات واللجان والعمل على رفع قدرات النساء لضمان فاعلية النساء في اماكن تواجههم في جميع القطاعات وخاصة القطاع السياسي والمدني والحقوقى.
- ◆ تأكيد على مشاركة اصحاب الفكر النسوي ضمن هذه الكوتا باتجاه المناصفة.

التوصيات

1. وجود منصة اعلامية على مواقع التواصل تربط المجتمع المدني في العمل السياسي وتعتبر قناة تواصل بينهم وتعمل بشكل دائم على نقل التغذية الراجعة لتوضيح كيف تكون العملية السياسية والدستورية ونتائجها وهذا يساعد على فهم هذه المصطلحات الجديدة على المجتمع وتزيد من معرفته.
2. العمل على تحديد كتيب دليل مصطلحات العمل المدني والسياسي وذلك كمرجع لأطراف العملية السياسية والحوار السوري السوري يحدد معاني المصطلحات والكلمات والجهات المؤثرة والمتأثرة بالعملية السياسية.
3. اقتراح محور خامس هو اجراءات بناء الثقة للعمل على هذا المحور بشكل عملي وجدي.
4. اخراج ورقة مبادئ دستورية من قبل غرفة المجتمع المدني وتقديمها للجنة الدستورية عن طريق مكتب المبعوث.
5. وضع استراتيجية تضمن وجود عوامل تنمية مجتمعية مما يزيد من مصداقية العملية السياسية.
6. توحيد مؤسسات المجتمع المدني وعمل هيئة موحدة لهذه المؤسسات وابعادها عن التسييس حتى لا تصبح هذه المؤسسات تابعة لحزب ما.
7. اشراك المجتمع المدني في الحل السياسي بشكل مباشر.
8. الاسراع في افتتاح الغرف التخصصية على منصة غرفة المجتمع المدني للعمل عليها ولمنحنا مساحة من حرية النقاش.
9. يجب على مكتب المبعوث الضغط باتجاه كيف يتم الانفاق على الملف السوري واين تصرف الاموال وكم أنفق على الموظفين وكم انفق على ماعونه السوريين وهل تصل جميعها وخاصة في لبنان والاردن لان هذا الملف لا يوجد رقابة عليه فيجب ان يكون هناك شفافية في صرف كل ما هو أت باسم الملف السوري.
10. يجب ان يكون هناك رقابة على عمل المفوضية فهناك انتهاكات كثيرة لحقوق الانسان في عمل المفوضية عدى على الانتهاكات التي تحصل من قبل الحكومة اللبنانية.
11. واقع المخيمات بعد عشر سنوات مثال مخيم الركبان لا يوجد نقطة طبية وصعوبة وصول المواد الغذائية والاغاثية وانعدام التعليم.
12. نريد توصية من قبل الامم المتحدة لنستطيع تحديد احتياجات اللاجئين عن طريق العمل معهم بشكل مباشر.
13. تشكيل مجموعات واتس آب بعدد المواضيع أو الملفات التي نود العمل عليها، على سبيل المثال (العدالة الانتقالية – البيئة الآمنة – عودة النازحين واللاجئين).
14. كل مجموعة تحتوي من ثلاث إلى خمسة أعضاء يعملون على موضوع معين، يراعى في التشكيل الاختصاص أولاً ثم التوزع الجغرافي.
15. تقوم كل مجموعة أولاً بجمع الأبحاث والمقالات ذات الصلة بالموضوع المراد طرحه.
16. ثم تقوم كل مجموعة بصياغة مسودة للدراسة المراد إجرائها.
17. ثم تُرسل المسودة لجميع أعضاء غرفة دعم المجتمع المدني ويعطى الأعضاء مدة أسبوع إلى عشرة أيام ليضعوا ملاحظاتهم ويرسلوها للمجموعة المعنية.

18. المجموعة تقوم بمناقشة الملاحظات ثمّ تحدد موعد معيّن للاجتماع بالأعضاء والإجابة على الملاحظات المرسلّة بشكل مستفيض، (هنا قد نحتاج أكثر من جلسة حسب كمية الملاحظات).
19. أخيراً تتم صياغة الورقة المشتركة وفق رأي الأغلبية مع تثبيت الرأي المعارض بوضوح وتوضيح أسباب المعارضة لرأي الأغلبية.
20. بعد ذلك ترسل الدراسة لمكتب المبعوث ليضع ملاحظاته لمناقشتها أو ليقوم بنشرها في حال لم تكن لديه تحفظات.
21. تنشر الورقة على موقع الغرفة وكذلك على صفحات التواصل الاجتماعي ويُرسل ملخصها لصحف عالميّة لتتم صياغته كمقال باسم غرفة دعم المجتمع المدني.
22. إيجاد مظلة لحماية اعضاء المجتمع المدني وتمكينهم من العمل بحرية والمظلة يجب ان تكون بشكل مكتب فيزيائي تابع للغرفة المدنية موجود بجميع المناطق في الداخل السوري والدول المجاورة المستضيفه للاجئين.
23. اشراف الناشطين عن طريق المكتب على المساعدات الأممية بشكل مباشر ويمارسوا دور رقابي.

المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني, ٢٠٢١

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR ، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة ، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية التأمل في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria. تم تفويض مركز NOREF الترويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية. الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

اتصال

www.cssrweb.org

البريد الإلكتروني:
contact@cssrweb.org

فريق CSSR